## لا يولد المرء مواطناً بل يصبحه Spinoza

مع نهاية القرن العشرين ومع فشل أغلبية الدول في تحقيق الإنماء ظهرت نظـرة جديـدة لإدارة الشؤون العامة وأدواراً جديدة ( وليس تغييباً لها) للدولة فالتخطيط والتوجيه لم يعودا ملائمين مع طبيعـة الواقع الاقتصادي العالمي ولا مع سرعة التحولات فاستبدلا بنهج رسم السياسات العامة الذي هو بحد ذاته عملية تفاعلية مستمرة وشاملة عبر الحوار والتفاوض والبحث عن اتفاق.

وحلت الشراكة محل التمثيل التقليدي وبرزت المنظمات الغير حكومية وجاءت الحكمية لترفع مـن دور المجتمع المدني فتوزع عليه مسؤوليات وأعباء وتساويه بالسلطات العامة لجهة المـشاركة فـي صـنع القرارات ورسم السياسات وتنفيذها وتقييمها. وتبقى السياسات مرتبطة بآليات المـشاركة بـين الدولـة والمجتمع المدني Participatory Process.

أما في لبنان وفي ظل تعدد وتنوع القوى الاجتماعية واختلاف مصالحها وفي ظل تعثر الخطـط الرسمية للمعالجة وفشل تجربة الإصلاح الإداري ووجود فجوة واضحة بين برامج الوزارات وقـدراتها وامكاناتها، كان لا بدّ من وجود حوار دائم فيما بين القوى ما بينها وبين الدولة وهذا ما يستدعي علاقـة تفاعلية interactive.

لذلك كانت مطالب المجتمع المدني بمشاركة المسؤولين برسم السياسات والإشراف علـى تقيـيم مراحل تنفيذها بهدف تصحيح المراحل اللاحقة على ضوء التجربة.

ولما كانت الدولة تفتقر إلى رؤية تنموية واضحة وسياسات محددة ملموسة لتطـوير مؤسـسات المجتمع المدني لتصبح شريكاً فعالاً لها، نراها تتردد في تبني خطة تعاون بينهما وتعتبر هذه المؤسسات منافساً لها في حين تعتبر في البلدان المتقدمة شريكاً رئيسياً للحكومات.

من هنا ظهرت ضرورة إرساء قواعد آلية تنسيق بين الدولة وهذه المؤسسات على كافة الأصعدة:

### على صعيد وزارة الداخلية:

- لا تقبل التبليغ (ألغي الآن).
- استدعاءات الأمن العام للأعضاء المؤسسين.
- تأخير في إعطاء «العلم والخبر» ربما لأكثر من سنة إلا في حال تدخل مسؤول.
- فرض نموذج أنظمة داخلية وأساسية ورفض أي تعديل فيهما من قبل الجمعيات حتى ولو كـان بشروط أقسى.
- التحايل على القانون فميا يختص بالمبلغ الذي كان يدفع لممثل وزارة الداخلية لحضور انتخابـات الجمعيات (ألغي الآن).

FROM :
FAX NO. : 09623001
Apr. 30 2008 01:03PM P1

**على صعيد السياسيين:**

- تدخل السياسيين في الانتخابات (عبر وزارة الداخلية بعرقلة أجراء الانتخابات).
- العديد من الجمعيات باتت تابعة لمسؤولين سياسيين (بإدارة زوجاتهم أو أقرب الأنسباء والمقربين) وذلك بهدف استدرار الأموال الخارجية والهبات.

**على صعيد السلطة:**

- تشعب الصلاحيات والمسؤوليات بين الوزارات والإدارات تصل أحياناً إلى تضارب وتنازع على الصلاحيات مما يخلف عدم وضوح.
- الحق الاستنسابي للوزير.يصدر أحياناً الوزير قرارات تتعارض مع القوانين المختصة (وزارة الزراعة مثلاً).
- كما أنه بإمكان الوزير تخفيض غرامة حكم بها القضاء.
- هيمنة الدولة أحياناً على مشاريع الأمم المتحدة في حين يجب أن يقتصر دور الوزارات على المراقبة وإبداء الرأي للتصويب وليس التصويت وفرض الرأي.
- لقد صادف ولم تحترم الدولة اتفاقاتها (اتفاق برشلونة ولجنة الطوارئ).
- تحدّث القوانين أمام ضغوط المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المالية والخبرة ولكنها تبقى أحياناً دون مراسيم تطبيقية.
- في بعض الأحيان توزع المساعدات والمنح للموالين دون معايير محددة بل على أساس المحاباة.
- تغييب الأطر والآليات الجدية للاستشارات الشعبية Public hearing. فتجرى بطريقة سطحية إذا ما فرضها الممول الأجنبي وأحياناً تأتي مغايرة للواقع (وهذا ما حصل في مشروع مكب حبالين).
- غياب الوعي لدى السلطات للدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات وبالتالي عدم إشراكها في القرارات.
- قد يحمل المسؤولون إلى الخارج أوراقاً لا تتفق مع آراء المجتمع المدني.
- يتعذر على الجمعيات أخذ مواعيد مع المسؤولين من أجل بحث مواضيع طارئة ولا تحتمل الانتظار إلاّ من خلال مسؤول سياسي.

**العلاقة مع المانحين.**

- تنفذ بعض الجهات المانحة أحياناً مشاريع دون استشارات مسبقة مع المجتمع المدني وبغض النظر عن الحاجات والمتطلبات المحلية فتذهب الأموال هدراً دون الوصول إلى النتيجة المرجوة.

- لقد تم تنفيذ مشاريع دون مراقبة الدولة. وفور انتهائها توقف العمل بها إما لعدم صلاحيتها أو لعدم تمكن الأهالي من تشغيلها وصيانتها فيما بعد.(معامل المياه المبتذلة في المناطق الريفية – معمل حبالين).
- تمرّ بعض المنح الخارجية عبر وزارات. فتعد مكاتب استشارية استمارات على طالب المنحة أن يملأها. لكنها غالباً ما تأتي معقدة وغير واضحة مما يضطر الجمعيات أو البلديات اللجوء إلى مكاتب للمساعدة لقاء مبلغ مالي هي بغنى عن تكلفه.

## العلاقة مع البلديات

- العمل على إيجاد رؤية واضحة لخطة مشاركة المجتمع المدني في عمل البلديات.
- تشجيع البلديات التي تقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة مع المجتمع المدني.
- لحظ إنشاء «هيئة دعم البلدية».
- الطلب من البلديات إجراء جلسات استماع وتقييم مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي لابتكار أفكار وتكوين مبادرات.

## مع الصحافة:

حق الظهور الإعلامي وإعطاء مساحة للجمعيات في الصحف والتلفزيون تسمح لهم بإبداء رأيهم في المشاريع ومناقشتها مع المسؤولين أمام الرأي العام وطرح الخيارات البديلة خاصة أن معظم وسائل الإعلام أصبحت تابعة لجهات سياسية.

## في الهيكلية الداخلية للجمعيات:

### A- مشكلة الانتساب:

- غالباً ما يفتح للموالين ويمنع على الآخرين.
- تغرق الجمعية بأعضاء غير عاملين ينتسبون فقط بهدف الانتخابات.
- نقص في عدد المتطوعين الفعالين.
- نسبة الأعضاء المتخصصين لا تزال ضئيلة مما يحدّ من فعالية الجمعية.
- ترؤس زوجات المسؤولين السياسيين وأقربائهم لعدد من الجمعيات يزداد يوماً بعد يوم بهدف استدرار الأموال والمنح الخارجية.

- إن ولاية الرئيس غالباً ما تطول وهذا ما يفقد الجمعية المصداقية تجاه الغير والتنوعية التي تغني بالأفكار والقدرات.

**B-** أما ظرفية التحرك لدى العديد من الجمعيات فهي رهن خطها السياسي اذ نرى تحيّزاً في أخذ المواقف من موضوع معيّن حسب الإنتماء الحزبي حتى ولو كان جوهرياً. وهذا ما يفقد الجمعيات قوتها الأساسية كمجموعات ضاغطة ويشرذمها.

C- مشكلة التمويل غالباً ما تعاني الجمعيات من قلة التمويل وعدم معرفتها كيفية الاستفادة من المنح والهبات الخارجية. إذ أن عدداً قليلاً منها لديه موظفين للتفتيش الدائم عن مصادر تمويل.

- تهيمن بعض الجمعيات الكبرى والمؤسسات الخاصة على المنح الخارجية دون تمكن الجمعيات الصغرى من منافستها، فتستحصل على الهبات وتستخدمها وكأنها هبات مقدمة من قبلها لتحصل على خدمات من نوع آخر.

**في التخطيط والممارسة:**

- رغم أنه لدينا نسيج ممتاز من المجتمع المدني ولكن غالباً ما تعاني مؤسساته من انعدام الرؤية التخطيطية ومن مشكلات بنيوية تقصيها عن بناء قدراتها وتعزيزها وبالتالي تبعدها عن دورها المركزي في صياغة الأجندة العامة ويقتصر عملها على تقديم بعض الخدمات بدل القيام بدور محوري في رفع مستوى التوعية لدى المواطنين وصياغة التوصيات والاستراتيجيات لعملية التنمية.
- نشكو من ضعف التنسيق بين مختلف اللاعبين مما يؤدي إلى هدر الموارد والطاقات.
- لا تأخذ الدولة بالأولويات والاستراتيجيات.
- يتطلب الحصول على المعلومات الضرورية من الوزارات جهداً كبيراً من قبل الجمعيات اذ غالباً ما تضطر هذه الأخيرة (خاصة التي تقوم بالمساءلة) اللجوء الى طرق غير مستحبة للحصول على ما تحتاج اليه من معطيات. كذلك الاطلاع على المعطيات والوقائع في مجلسي النواب والوزراء .
- لا تملك الجمعيات حق الادعاء رغم مطالبتها الدائمة بهذا الحق.

**في المراقبة والتقييم**

- خلق نظم مراقبة داخلية لدى الجمعيات بهدف ضمان الشفافية مما يساعد الجمعيات على استعادة ثقة مجتمعاتها.
- تقييم فعالية الجمعيات ومحاسبتها في الاداء العام لأن فرقاء المجتمع المدني هم شركاء للدولة في مواجهة كل المسائل العامة كما في المسؤولية في الحفاظ على الخيرات العامة الوطنية.
- أن تقوم كل جمعية بـ Audit externe يضفي عليها شفافية ضرورية للحصول على دعم المجتمع لها.
- تحفيز الجمعيات على التوأمة مع جمعيات مماثلة في بلدان مختلفة لتبادل المعلومات والخبرات.
- تمكين الجمعيات بعد بناء قدراتها وتحفيزها من الحصول على Accreditation واعتراف جدي بقدراتها وفعاليتها.

## التغييرات المقترحة

بالإضافة إلى ما جاء في ورقة د. بول مرقص عن الجمعيات والأحزاب نقترح إضافة التالي:

- خفض سن الانتساب إلى ١٨ سنة.
- وجود حد أدنى من المتخصصين في مجال عمل الجمعية.
- الحق بتضمين النظام الداخلي شروط خاصة للانتساب والإنتخاب مبني على حضور وممارسة فعلية إذ على كل عضو الانتساب إلى لجنة أو أكثر وأن لا تقتصر المشاركة على حضور اجتماعات الهيئة العامة.
- أن يتدرب كل من يريد الانتساب لمدة سنتين أقله في الجمعية قبل أن ينتسب فعلياً ويبدأ بدفع الاشتراك وذلك تلافياً لإغراق الجميعات بأعضاء شكليين همهم الأوحد إيصال من يريدون في الانتخابات.
- إيجاد رؤية واضحة لخطة مشاركة المجتمع المدني في عمل اللجان النيابية وفي عمل البلديات.
- المطالبة بلا مركزية إدارية تعطي صلاحيات أكبر للسلطات المحلية والمجتمع المدني.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين الوزارات والإدارات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات ومجلس الإنماء والإعمار لمنع هدر الموارد والطاقات.
- إلغاء القرارات الوزارية أو تعديل القوانين المتضاربة فيما بينها .
- عدم تدخل الوزراء بأحكام القضاء.
- أن يحدد دور الوزارات بالمراقبة وتصويب العمل دون التدخل لفرض رأيها وسياستها.
- إصدار المراسيم التطبيقية بأسرع ما يمكن منعاً للالتفاف على القوانين.
- تأمين الشفافية الضرورية لتوزيع المنح والمساعدات باعتماد معايير محددة وواضحة.
- إعطاء الأهمية والجدية للاستشارات الشعبية التي تعكس رأي المجتمع المحلي وأولويات حاجاته من خلال قوانين ملزمة لتنفيذ أي مشروع كان.
- تسهيل اللقاءات بين المسؤولين في السلطة والجهات المانحة من جهة والجمعيات ومحاورتها لمعرفة أولويات مجتمعاتها ومدى استعدادها للالتزام باستمرارية المشاريع المنوي تنفيذها.
- تسهيل طلبات التمويل لتمكين الجمعيات من صوغها دون اللجوء إلى مكاتب استشارية.
- مراقبة المشاريع المنفذة من قبل الجهات المانحة كي لا تذهب الأموال هدراً على الدراسات ويبقى التنفيذ ناقصاً وأحياناً...
- عدم السماح للمؤسسات الدولية والمؤسسات الخاصة الاستفادة من المنح والهبات المقدمة إلى لبنان بل عليها أن تتوجه إلى الخارج منعاً لمنافستها الجمعيات المحلية.

- أن يلحظ القانون المتعلق بالهبات إعطاء الأفضلية للمشاريع المنفذة من قبل البلديات والجمعيات معاً.
- إجبار المؤسسات الكبرى أن تتخذ شريكاً محلياً لها في تنفيذ مشاريعها.
كذلك ان تتبنى جمعيات صغيرة تعمل معها بهدف تدريبها وبناء قدراتها.
- لحظ مساعدات من قبل البلديات للجمعيات العاملة في نطاقها (القانون موجود لكن يجب تفعيله) وذلك بعد تقييم عمل هذه الجمعيات. كما يمكن البلدية تأمين مقر مشترك لتوفير الأعباء المالية عن الجمعيات التي تملك اليد العاملة والخبرة وتنقصها الموارد المالية.
- أن تعقد اجتماعات دورية كرتين في السنة مع الوزارات المختصة تعلن فيها عن التبرعات الخارجية المتوفرة إذ ليس بإمكان الجمعيات الصغيرة الاستفادة منها كونها لا تملك القدرات للتفتيش عن التمويل لعدم وجود موظفين لديها.
- تخصيص فسحة إعلامية للجمعيات للإعراب عن أنشطتها واستقطاب الممولين والمتطوعين وكذلك للقاء المسؤولين ومناقشة المشاريع والحلول المقترحة.
- تسهيل الحصول على المعلومات بطريقة سريعة وفعالة.
- إدخال التطوع في جمعيات المجتمع المدني على مناهج القسم الثانوي في المدارس.
- فرض مادة «الخدمة المدنية» في الجامعات كمادة إلزامية للتخرج هدفها التعريف بنشاطات المجتمع المدني مما يزيد من فرص التطوّع والالتزام.
- تضمين النظام الداخلي Criteria لمن يحق له الترشح للهيئة الإدارية وتمكين الجمعيات من فرض شروط خاصة للانتساب كي لا تغرق الجمعية بأعضاء وهميين يسددون اشتراكاتهم للانتخاب فقط .
- السماح بالتغيب لمدة ٣ أيام عمل في السنة (مع راتب مدفوع) لمن يريد الاشتراك في ورشات عمل لبناء قدرات الجمعية التي ينتسب إليها.
- على كل من يترشح لمنصب في الهيئة الإدارية أن يكون قد أتم دورة تدريبية في مجال المركز المطلوب تبوئه.
- إعطاء الجمعيات حق الادعاء.
- تقييم عمل الجمعيات من خلال Audit مالي وعملي (ISO).
- التنسيق بين الجمعيات حسب الاختصاصات.
- ايجاد رؤية واضحة لخطة مشاركة المجتمع المدني في عمل البلديات.
- إجراء جلسات استماع وتقييم بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني.

**المطلوب من الجمعيات**

- رؤية استراتيجية: فهم واضح للواقع والقضايا كافة
  خيار مستقبلي بطريقة تحقق المطالب والاحتياجات على المدى المنظور والبعيد.
- تثقيف مستمر للأعضاء مع التأكيد على التربية على الديموقراطية.
- الاستقلالية عن أي حزب أو ممول مشبوه.
- إلزامها بالتخصصية مع برامج عمل متخصصة تكسبها الخبرة والمعرفة.
- التواجد على مسافة واحدة من جميع الأطراف السياسيين.
- التعاطي مع الأمور حسب العلم والقانون مما يكسبها مصداقية.
- شفافية التعاطي.
- تستجيب لحاجات الناس وأولوياتهم.
- ذات فعالية وكفاءة من خلال الاستخدام الأفضل للموارد والمصادر والإمكانيات.
- العمل على نشر المعرفة بين المواطنين.
- تأمين التواصل مع سائر الفرقاء: الإعلام، اللجان النيابية، مجالس البحوث والجامعات، السلطة المركزية والمحلية.
- توعية المسؤولين على المواضيع التي تريد العمل عليها.

د. صفير الحسن